الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
4 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة ريبيديا (نائبة الرئيس) ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

(ب) دور المرأة في التنمية

(ج) تنمية الموارد البشرية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-51605X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد ديالو (السنغال)، تولت السيدة رييديا (رومانيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/68/183)

(ب) دور المرأة في التنمية (A/68/271)

(ج) تنمية الموارد البشرية (A/68/228)

١ - **السيدة ملامبو - نغوكا** (وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة): قامت بعرض تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/68/271)، فقالت إن المرأة لها أهمية جوهرية بالنسبة للتنمية وأن الاستثمار في المرأة يؤدي إلى الحد من الفقر بجميع أبعاده. وينصب تركيز التقرير على توفير العمل اللائق للمرأة، وعلى أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة، وتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة، وهي أمور تعد محورية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك من أجل تحقيق النمو على أساس شامل ومنصف ومستدام، وتنجم عنها آثار مهمة ومضاعفة عبر منظور من الغايات الإنمائية.

٢ - ومضت قائلة إن العمل اللائق ينطوي على فرص للعمل تتصف بأنها تدر دخلا مجزيا، وتوفر الأمن في مواقع العمل، والحماية الاجتماعية للأسر. كما تتيح للعمال الحرية لكي ينظموا صفوفهم ويشاركوا في القرارات التي تؤثر على حياتهم. ومع ذلك، ما زالت هناك حالات ملموسة من انعدام المساواة بين الجنسين فيما يتصل بسبل حصول المرأة على العمل اللائق، بما في ذلك تمثيل المرأة غير المتناسب في مجال العمالة غير الرسمية وغير المأمونة، والتمييز، وعدم تكافؤ الأجر.

٣ - وانتقلت إلى موضوع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، فأشارت مع الارتياح إلى أن تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان حدد أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر باعتبارها مسألة رئيسية من مسائل حقوق الإنسان. فالمرأة تقوم بمعظم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بما في ذلك رعاية أفراد الأسرة وتؤدي الأعمال المترلية، الأمر الذي يحد من قدرتها على المشاركة على قدم المساواة في التعليم والعمالة والحياة الاجتماعية والسياسية، وتجعل من العسير عليها كسب دخل يتناسب مع الدخل الذي يكسبه الرجل. وبالرغم من أن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر هذه تسهم في تحقيق الرفاه والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، فإنها كثيرا ما تمضي دون أن يعترف بها وغالبا ما تُبخس قيمتها، حتى من جانب صانعي السياسات.

٤ - واسترسلت قائلة إن نحو ٨٠ في المائة من سكان العالم لا تتوفر لهم أي حماية اجتماعية، بما في ذلك برامج التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية. وقد أبرزت الأزمة الاقتصادية ضرورة اتخاذ تدابير واسعة النطاق للحماية الاجتماعية بغية الحد من الفقر والضعف، وبوصفها تدابير معاكسة للدورة الاقتصادية. إلا أن برامج المساعدة الاجتماعية ينبغي ألا تعتبر بديلا عن استثمار الدولة في الخدمات العامة، بل كعنصر من عناصر نظام شامل للضمان الاجتماعي وتوفير الخدمات الاجتماعية.

٥ - واستطردت قائلة إنه بالرغم من أن عددا متزايدا من النساء يشاركن في العمل المدفوع الأجر، فإنهن ممثلات بصورة لا تناسبية في العمالة غير الرسمية وغير المأمونة. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية والمالية أدت إلى

زيادة عبء الأعمال غير المدفوعة الأجر الملقى على عاتق المرأة، مما يؤدي بالتالي إلى تفاقم حالات انعدام المساواة القائمة بين الجنسين. ومن ثم، فإن الاستثمار في تدابير الحماية الاجتماعية يعد أمرا بالغ الأهمية، لا لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية فحسب، بل أيضا لتشجيع الانتعاش وسُبل العيش المستدامة بصورة قوية ومطردة.

٦ - وأردفت قائلة إن التقرير يحدد الخطوط العريضة للجهود المشجعة التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية للمرأة، بما في ذلك التدريب المهني والتدريب على المهارات، وتحسين إمكانية الحصول على الموارد، واتخاذ تدابير لتخفيض عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ومع ذلك، فإنه يلزم بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بتشريعات الحد الأدنى للأجور، والقضاء على الممارسات التمييزية في الأجور، وتشجيع برامج الأشغال العامة. وينبغي استخدام الحسابات الفرعية لتحديد قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة بالنسبة إلى الاقتصاد. واختتمت كلمتها بقولها إن من شأن وضع وتنفيذ نظام عالمي شامل للحماية الاجتماعية يراعي البعد الجنساني، تكمله خدمات اجتماعية متاحة وجيدة أن يكون مهما بنفس القدر في هذا الصدد.

٧ - **السيدة أختار** (الأمينة العامة المساعدة للتنمية الاقتصادية): قامت بعرض تقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية (A/68/228)، فقالت إن العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات هي المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي ويمكن أن توفر وسائل جديدة لمواجهة التحديات المستمرة التي تواجه تنمية الموارد البشرية. ومع ذلك، فإنه يلزم توفر العدد الكافي من الممارسين ذوي المهارات لإدارة التنمية التي تقودها الابتكارات فضلا عن توفر بنية تحتية كافية وقدرات مؤسسية وتنظيمية وسوقية مناسبة.

٨ - ومضت قائلة إن العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات ونظم تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تدمج بشكل جيد في استراتيجيات التنمية الوطنية المدفوعة باعتبارات القدرة التنافسية والحاجة إلى معالجة العوائق التي تعترض التنمية البشرية. وينبغي أن تدعم الاستراتيجيات والأنظمة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار إنشاء مجمع من الموظفين ذوي المهارات يتسم بالمرونة ويضم النساء والشباب وغيرهم من الفئات المحرومة؛ ومن ثم، فإن توفير فرص تعليمية في تلك المجالات يعد أمرا بالغ الأهمية. وينبغي أن تشارك جميع الأطراف ذات الصلة صاحبة المصلحة في تعزيز القدرات في مجالات العلم والمعارف التكنولوجية والابتكار. وينبغي تكليف الحكومات بإنشاء بنية تحتية ومؤسسات وسياسات وحوافز ملائمة لتشجيع العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ كما يجب على القطاع الخاص أن يقوم بدور حاسم في الترويج لثقافة الابتكار والتعلم.

٩ - واستطردت قائلة إن المجتمع الدولي تقع عليه مسؤولية جعل الحلول الحالية القائمة على التكنولوجيا في متناول البلدان النامية. ويمكن للتعاون الدولي أن ييسر نشر المعارف التي يمكن بدورها أن تساعد على تنمية الموارد البشرية وكفالة مواءمة التكنولوجيات القائمة مع الظروف المحلية. واختتمت كلمتها بأن أشارت إلى أهمية توفر قدرات كافية من الموارد البشرية لأغراض التنمية، فقالت إنه يلزم توفر المجموعة السليمة من استراتيجيات وسياسات تنمية الموارد البشرية لكي يتسنى للبلدان أن تحقق نموا اقتصاديا وتقدما اجتماعيا على نحو مستدام.

١٠ - **السيدة باس** (مديرة شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قامت بعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/68/183)، فقالت إنه بالرغم من حدوث تراجع جديد في نسبة من

يعيشون في فقر في جميع المناطق النامية الست، فإن هدف القضاء على الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا لم يتحقق بعد. ومع ذلك، فإنه يبدو أن خفض عدد الجياع في العالم بحلول عام ٢٠١٥ سيمكن تحقيقه.

١١ - ومضت قائلة إن موضوع العقد الثاني، وهو ''تحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع'' هو موضوع ملائم جدا، حيث أن البطالة والعمالة الناقصة، اللتين غالبا ما تكونا مقترنتين بعدم توفر الحماية الاجتماعية الأساسية، ما زالتا تشكلان تحديات رئيسية للقضاء على الفقر. وتشمل التحديات الأخرى انعدام المساواة، ولا سيما من حيث إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتعرض لأثر التهديدات البيئية. ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا الحد من أثر تغير المناخ.

١٢ - واستطردت قائلة أن التقرير يشير إلى أنه ينبغي للحكومات، لكي تتمكن من التغلب على التحديات التي تواجهها، أن تضع وتنفذ سياسات تكفل إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية للجميع، واستحداث حلول مستدامة لانشاء فرص عمل، ومعالجة انعدام المساواة وعدم الاستقرار الاقتصادي. ويعد تنويع مجالات النمو أمرا بالغ الأهمية أيضا، ويجب إيلاء اهتمام خاص لمسائل من قبيل التنمية الزراعية والريفية، وذلك بدعم من خطط تدار بكفاءة لتوفير الحماية الاجتماعية وزيادة فعالية الانفاق العام على التنمية البشرية.

١٣ - وأضافت قائلة إن التقرير يحدد أيضا معالم بعض الأنشطة التي يتعين على هيئات الأمم المتحدة أن تضطلع بها في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة للعقد الثاني، مثل التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني لبناء القدرة على قياس الفقر وفهمه وعلى وضع سياسات وبرامج للحد من الفقر.

١٤ - واسترسلت قائلة إن جميع الوفود مدعوة لحضور المناسبة التي ستعقد في وقت لاحق من ذلك اليوم للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر. وذكرت أن موضوع المناسبة لعام ٢٠١٣ هو ''العمل معا نحو إيجاد عالم خال من التمييز: الاستفادة من خبرات ومعارف من يعيشون في فقر مدقع''، وأن تلك المناسبة اشتركت في تنظيمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والحركة الدولية لتقديم المساعدة إلى المعوزين في العالم الرابع، ومنظمة غير حكومية هي اللجنة الفرعية المعنية بالقضاء على الفقر.

١٥ - **السيد داونيفالو** (فيجي): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه بالرغم من النجاح الذي تحقق في الحد من الفقر المدقع على المستوى العالمي، فإن التقدم المحرز كان متباينا. ففي بعض البلدان، لا يزال عدد من يعيشون في فقر حتى الآن في ارتفاع، حيث يشكل النساء والأطفال أغلبية الفئات الأشد تضررا. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة المالية الأخيرة تضاعف من صعوبة استئصال شأفة الفقر في كثير من البلدان النامية.

١٦ - ومضى قائلا إن الدول الأعضاء ينبغي أن تكفل، على نحو ما طُلب في القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/RES/67/226)، قيام منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بإيلاء أولوية عليا للقضاء على الفقر. ومن ثم، فإن القضاء على الفقر ينبغي أن يظل في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وينبغي أن تأخذ السياسات والجهود الإنمائية ذات الصلة بعين الاعتبار ما تواجهه التنمية المستدامة من تحديات وما تتيحه من فرص على الصعيدين الوطني والدولي. وذكر أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدعو إلى إنشاء هيكل مالي ونظام تجاري دولي داعمين وعادلين، فضلا عن إقامة شراكة عالمية معززة وحقيقية من أجل تحقيق التنمية المستدامة لتكملة ما تبذله الحكومات الوطنية في البلدان النامية من جهود. وينبغي أن تشمل الجهود المبذولة لتوسيع نطاق التعاون

الدولي الوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا والمتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين، وتيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، وتوفير الدعم التقني.

١٧ - وفي معرض إشارته إلى أن العمالة والعمل اللائق يشكلان المحركين الرئيسيين للحد من الفقر، قال إن التحديات الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية في مجال سوق العمل تختلف اختلافا كبيرا عما تواجهه البلدان المتقدمة النمو. وأغلبية العاملين في البلدان النامية هم أسرى فرص عمل غير مستقرة متدنية الأجور وتفتقر إلى الحماية الاجتماعية الأساسية. ومعدلات البطالة بين الشباب مرتفعة، وتضطر المرأة إلى مواجهة البطالة والممارسات التمييزية في الأجور، والاستغلال، والتحرش الجنسي. ويجب على الحكومات أن تتخذ إجراءات لتهيئة فرص متكافئة للجميع عن طريق تشجيع توفير العمل اللائق للجميع، وتعزيز اللوائح والتشريعات الاجتماعية المتعلقة بسوق العمل.

١٨ - واستطرد قائلا إن اتباع نهج شاملة تجاه تنمية الموارد البشرية يعد أيضا أمرا جوهريا وينبغي أن تشمل الأولويات الاستثمارية في هذا الصدد التعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء القدرات، والرعاية الصحية، والتنمية المستدامة. وبالرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتنفيذ سياسات ملائمة في مجال تنمية الموارد البشرية تقع على عاتق الحكومات، فإن المجتمع الدولي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، يجب أن تواصل دعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية، بما في ذلك الجهود المبذولة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية. واختتم كلمته بقوله إن من شأن تعبئة الموارد المالية، وبناء القدرات، وتوفير المساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا والخبرات الفنية، أن تشكل عاملا حاسما لتحقيق ذلك الغرض.

١٩ - **السيد لاندفيلد** (سورينام): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن القضاء على الفقر والجوع ينبغي أن يظل محور التركيز الأساسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي معرض إشارته إلى أن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية المستدامة تشكلان عنصرا حيويا للحد من الفقر والجوع، وجه الانتباه إلى السياسة الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بالأغذية والتغذية والأمن الغذائي (إطار السياسات للفترة ٢٠١١-٢٠١٥)، التي وُضعت بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والتي تتوخى القضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك من خلال الإعمال التدريجي للحق في الحصول على غذاء كاف. ومن شأن التركيز على الزراعة أن يقاوم الاتجاه نحو ارتفاع أسعار الأغذية، وتشجيع استهلاك الأغذية المنتجة في المنطقة، وعكس مسار الاتجاه نحو ارتفاع معدل الأمراض المزمنة غير المعدية في المنطقة. وأهاب بالمجتمع الدولي أن يقدم موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية على التصدي بكفاءة للتحديات التي يشكلها الأمن الغذائي، وأكد من جديد أهمية الاستراتيجيات التي تدعو إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد.

٢٠ - وسلط الضوء على ما تسببه المخاطر البيئية من آثار خطيرة على جهود الحد من الفقر، فقال إنه بسبب ارتفاع مستوى الضعف الذي يعتري الكثير من أعضاء الجماعة الكاريبية إزاء آثار تغير المناخ، فإنها تقوم بالفعل باتخاذ تدابير تكيفية تضع عبئا إضافيا على ميزانياتها المحدودة. لذلك فإنها تتطلع لبدء تشغيل صندوق المناخ الأخضر.

٢١ - واستطرد قائلا إن أقوى سلاح لدى الفقراء لمحاربة الفقر هو قدرتهم على العمل. وفي حين يواصل عدد الفقراء العاملين اتجاهه نحو الانخفاض، فإن أغلبية العمال في البلدان النامية ما زالوا أسرى أعمال منخفضة الأجر ويفتقرون إلى الحماية الاجتماعية الأساسية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام

لتحسين الإدماج الاجتماعي لمن يعملون في الاقتصاد غير الرسمي. ومن شأن التدريب على المهارات، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية، أن يساعد على كسر حلقة الفقر. وبغية تشجيع تطوير الأعمال التجارية البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ينبغي أن تتوفر لصغار الملاك وأصحاب الأعمال الحرة إمكانية أيسر للحصول على الائتمان والموارد والوصول إلى الأسواق.

٢٢ - وشدد على ضرورة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، مع مراعاة الأولويات الوطنية، وعلى ضرورة إنشاء نظام تجاري منفتح ومنصف، وتيسير إمكانية الحصول على التكنولوجيا، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون بالنسبة للبلدان النامية.

٢٣ - واسترسل قائلا إن جميع دول المنطقة، باستثناء هايتي، قد صُنفت بوصفها من البلدان المتوسطة الدخل استنادا إلى معايير تعسفية مثل نصيب الفرد من الدخل القومي. وينبغي تعديل هذه المعايير لمراعاة جوانب الضعف التي تعاني منها المنطقة إزاء الظروف الطبيعية.

٢٤ - واختتم كلمته بقوله إنه بالنظر إلى أن العمالة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية ينبغي أن تحظى باهتمام أكبر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه ينبغي إيلاء أولوية لتنفيذ خطة العمل للعقد الثاني على نطاق المنظومة. كما ينبغي أن يستمر تركيز الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة على دعم مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية والاستثمارات في رأس المال البشري لصالح الفقراء، وإيجاد فرص عمل، وتحقيق النمو الاقتصادي. وأعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية بالمساعدة التقنية التي تقدمها إلى بلدان المنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وعن أمله في أن تراعي تلك الجهات أن تكون نهج البرمجة التي تتبعها شاملة للمنطقة بأسرها.

٢٥ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه بالرغم من التقدم الهائل الذي أحرز فيما يتعلق بالحد من الفقر على الصعيد العالمي، فإن النجاح لم يتحق بنفس الدرجة في جميع المناطق. وفي معرض إشارته إلى أن عدد من يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد ارتفع باطراد بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ ليصل إلى نحو ١,٢ بليون شخص، قال إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا خلال الفترة السابقة على الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥ وعند صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعد أثر تغير المناخ على الإنتاجية الزراعية أحد الأسباب الأخرى التي تدعو إلى ضرورة إيلاء المجتمع الدولي لمزيد من الاهتمام لأفريقيا.

٢٦ - ومضى قائلا إن القضاء على الفقر يتوقف أيضا على إقامة شراكة عالمية قوية، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، وزيادة الاستثمار في مجال الزراعة، الذي يُعد عصب اقتصادات بلدان أفريقية كثيرة. وبدون تطوير الهياكل الأساسية والتصنيع، سيكون من المتعذر القضاء على الفقر.

٢٧ - واستطرد قائلا إن زيادة الاستثمار في التعليم، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع نطاق الصناعة التحويلية والأعمال التجارية القائمة على الزراعة هي أمور ضرورية لمكافحة البطالة في أفريقيا، ولا سيما بين صفوف الشباب. ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات في تلك المجالات، وتكثيف جهوده لتنفيذ برنامج عالمي شامل للحماية الاجتماعية يراعي البعد الجنساني لتلبية احتياجات المرأة وتحسين حالتها من حيث العمالة.

٢٨ - **السيد نيو** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إنه بالرغم من النمو الاقتصادي

القوي الذي تحقق في آسيا، ما زالت هناك تفاوتات وحالات انعدام مساواة متزايدة منتشرة في المنطقة. والقضاء على الفقر أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن لن يمكن تحقيقه إلا بتزويد الأفراد بالوسائل اللازمة لتلبية احتياجاتهم الشخصية وتمكينهم من تحقيق التقدم الاقتصادي. والتمويل، برغم أهميته، لا يشكل سوى جانب واحد من المساعدة الإنمائية وأداة لتشجيع الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي.

٢٩ - ومضى قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إدراكا منها للترابط الوثيق بين القضاء على الفقر والتنمية الريفية، قد اعتمدت نهجا تشاركيا لكفالة فعالية واستدامة برامج التمكين المجتمعي. وسيتم إتخاذ خطوات لتشجيع تبادل المعلومات بشأن الاستراتيجيات والبرامج المتعددة القطاعات لصالح الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في مجالات التمويل البالغ الصغر، والمهارات المهنية، ومهارات ممارسة الأعمال الحرة، وتمكين المرأة، وتقنيات الزراعة، وتعليم الأطفال الفقراء. كما اعتمدت المنظمة خطة عمل إطارية للتنمية الريفية والقضاء على الفقر (للفترة ٢٠١١-٢٠١٥)، تركز على التنمية الريفية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام، والأمن الغذائي، والسيادة الغذائية في ظروف تغير المناخ، وشبكات توفير الحماية والسلامة للمجتمع، وتطوير الهياكل الأساسية والموارد البشرية في المناطق الريفية، وبناء القواعد الشعبية لتحقيق التنمية الريفية، والقضاء على الفقر، ورصد وتقييم جهود القضاء على الفقر في المنطقة.

٣٠ - واختتم كلمته بأن دعا البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وسلط الضوء على دور التعاون، من خلال المؤسسات والمبادرات الإقليمية، في المساعدة على تخليص الناس من ربقة الفقر.

٣١ - **السيد الشنطة** (ليبيا): قال إن أقل البلدان نموا ما زالت تعتمد على واردات الأغذية والمعونة الغذائية نظرا لمحدودية قدراتها الانتاجية. كما أن انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوقف المفاوضات المتعلقة بالتجارة، يعرقلان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي اتخاذ خطوات على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة أزمة البطالة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع بغية تحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة.

٣٢ - ومضى قائلا إن تمكين المرأة يعد أمرا حيويا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر. وهذه الأمور تتطلب دمج المرأة بالكامل في الاقتصاد الرسمي؛ ويعد تعليم النساء والأطفال أداة رئيسية في هذا الصدد ومن شأنه أن يساعد على الحد من انعدام المساواة بين الرجل والمرأة، وتحسين صحة الأطفال، والحد من النمو السكاني.

٣٣ - وأضاف قائلا إنه في هذا العصر الذي يشهد تغييرات سريعة في مجال التكنولوجيا، ينبغي للبلدان النامية مواكبة تلك التطورات بالتعاون مع العالم المتقدم النمو لدمج التقنيات الحديثة في برامجها الوطنية وتنمية مواردها البشرية. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي للدول أيضا أن تتوصل إلى تفاهمات فيما يتعلق بهجرة الكفاءات العلمية، التي تعتبر أحد المعوقات الرئيسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي.

٣٤ - **السيد غريما** (مالطة): قال إن وفده يرحب بالالتزامات التي قُطعت في المناسبة الخاصة التي عُقدت لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يشعر بالقلق لأنه بالرغم من التقدم الذي أحرز في الحد من الفقر والجوع على الصعيد العالمي، ما زالت هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق والبلدان. ويلزم اتباع نهج موحد واتخاذ مجموعة من إجراءات للتعامل مع قضية القضاء على الفقر المتعددة الأوجه، والتي يجب أن تظل على قائمة أولويات المجتمع الدولي بعد عام ٢٠١٥. ويعد السلام والاستقرار أمرين مهمين في هذا الصدد.

٣٥ - وأكد على أن الجهود المبذولة لمساعدة البلدان الفقيرة على تحقيق مستويات أعلى من النمو والرفاه في المجال الاقتصادي تعد مفيدة للجميع، فقال إن مالطة ستواصل تأييد حرية الأسواق وانفتاحها، الأمر الذي يدعم التوسع الاقتصادي على الصعيد العالمي. وذكر أن بلده يحترم التزاماته في مجال تغير المناخ، ويشجع البلدان النامية على مواصلة الاستثمار في منع التدهور البيئي الذي يمكن أن يقوض ما تحقق من تنمية اقتصادية على مدى سنوات من العمل الدؤوب.

٣٦ - وانتقل إلى الحديث عن تمويل التنمية، فقال إنه يلزم توفير مصادر جديدة للتمويل لكي يتسنى تحقيق الأهداف في المستقبل. وأعرب عن ترحيب بلده بمبادرتي الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن الاتفاقات الدولية لنقل الأموال والمساعدة التقنية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. واختتم كلمته بقوله إن بلده سيواصل توفير الموارد لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، لقناعته بأهمية التمكين، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع.

٣٧ - **السيد خيتشاديث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في القضاء على الفقر، اتسع نطاق التفاوتات في توزيع الدخل. وعلاوة على ذلك، ما زالت هناك تحديات خطيرة، مثل تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والأمراض الوبائية، تشكل قيودا إضافية كبيرة بالنسبة للبلدان القليلة المنعة.

٣٨ - ومضى قائلا إن حكومته تلتزم التزاما قويا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل القضاء على الفقر؛ وأدمجت جميع الأهداف والغايات في الخطط الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. وقد أحرز تقدم كبير بشأن عدد من الأهداف، في مجالات من قبيل تعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع صعد التعليم، وخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ولكن ما زالت هناك تحديات فيما يتعلق بالتغذية، والتقزم، ومعدل انقطاع تلاميذ المدارس الابتدائية عن الدراسة، والوفيات النفاسية. وعلاوة على ذلك، فإن حكومته، سعيا منها إلى التصدي لأحد أسباب الفقر الرئيسية، اعتمدت هدفا خاصا بالبلد تحديدا، وهو خفض أثر الاعتدة غير المنفجرة؛ غير أن ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لتطهير الأراضي الملوثة ومساعدة الضحايا. وتسعى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الحصول على مزيد من التعاون والدعم من جميع شركاء التنمية بغية تحقيق أهداف التنمية الوطنية ورفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. واختتم كلمته بقوله إنه يهيب بالأمم المتحدة أن تعزز التنسيق على نطاق المنظومة على الصعيد القطري لكفالة استخدام الموارد المالية على نحو أكثر كفاءة ووفقا للأولويات الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر.

٣٩ - **السيد ساربر** (ملديف): قال إنه مما يدعو إلى الانزعاج أنه بالرغم من أن هدف خفض معدلات الفقر المدقع بمقدار النصف قد تحقق قبل موعده المقرر وهو عام ٢٠١٥ بخمس سنوات، ما زال هناك ١,٢ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا بالدرجة الأولى.

٤٠ - ومضى قائلا إن بلده حقق بالفعل خمسة أهداف من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية حيث انخفض عدد من يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨ في المائة في عام ٢٠١٠. بيد أنه بالرغم مما حققته ملديف من نجاحات، فإنها ما زالت تعاني من العيوب المرتبطة بالاقتصادات الجزرية الصغيرة، مثل ضيق القاعدة الاقتصادية، وموقعها النائي، وهشاشتها البيئية. وعلاوة على ذلك، فإنه بسبب موقعها الجغرافي الفريد

واعتمادها الاقتصادي على الشعاب المرجانية والبحار وتكلفة حماية ساحلها من التحات، فإن تغير المناخ له أثر سلبي على التطلعات الإنمائية لبلده. وتشمل التحديات الأخرى التي يواجهها بلده اعتماده المفرط على السياحة، واعتماده كذلك على الواردات من السلع الأساسية والمواد الاستهلاكية الأساسية، مما أدى إلى تفاقم مشاكل ميزان المدفوعات وبخاصة منذ بدء ظهور الأزمة المالية. ومن الأمور المقلقة أيضا مسألة إمكانية الوصول إلى الجهات المانحة والحصول على التمويل الخاص، ومحدودية الفرص المتاحة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من البيئة التجارية المتعددة الأطراف. وتحتاج ملديف إلى مساعدات لكي تتمكن من تنويع قاعدتها الاقتصادية، وتحسين قدرتها التنافسية، وجعل أنشطتها الاقتصادية خضراء وقادرة على التكيف.

٤١ - واستطرد قائلا إن حكومته شرعت، في إطار برنامجها الإصلاحي الذي يهدف إلى معالجة مشكلة البطالة المتنامية والافتقار إلى التنوع في الأنشطة الاقتصادية، في إنشاء مشروع لتطوير المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة على نطاق البلد بأسره. واعترافا بأهمية مشاركة المرأة في التنمية المستدامة، فإنه يتم إيلاء اعتبار خاص في مشروع تطوير المؤسسات للطلبات المقدمة من النساء، ولا سيما بالنظر إلى أن معدل البطالة بين النساء يكاد يصل إلى ضعف معدله بالنسبة للرجال.

٤٢ - واسترسل قائلا إنه بالرغم من أن ملديف قد قضت على الفقر المدقع، فإن حالات الفقر النسبي والتفاوتات بين الدخول آخذة في الازدياد. وقد نشأت طبقة جديدة من فقراء الحضر، تتألف ممن يعيشون على مبلغ يزيد قليلا عن ١,٢٥ دولار في اليوم ولكنهم ما زالوا يعانون من الفقر المدقع وغير ممثلين بدرجة كافية في المؤشرات القائمة. واختتم كلمته بقوله إن الخطة الإنمائية العالمية الجديدة يجب أن تشمل مؤشرات لقياس الفقر بالقيم النسبية فضلا عن القيم المطلقة، كما يجب أن تعالج التحديات الجديدة مثل فقراء الحضر وسكان الأحياء الفقيرة.

٤٣ - **السيد كريشنا سوامي** (الهند): قال إنه بالرغم من التقدم الذي أحرز بالفعل، ينبغي أن يظل القضاء على الفقر هو الهدف المحوري والأسمى لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تشجع تلك الخطة النمو الاقتصادي السريع والمطرد والشامل في البلدان النامية فضلا عن إنشاء مشاريع هادفة لتعزيز التعليم وصحة الأمهات والرضع وتمكين المرأة، ومكافحة الجوع وسوء التغذية. ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا اتخاذ إجراءات لبناء الهياكل الأساسية، وإيجاد فرص عمل منتجة وكاملة، والعمل على توفير الطاقة للجميع، والنمو الزراعي، والتنمية الريفية. وعملا بالنداء الذي وجه في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، ينبغي أن يولي جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أولوية قصوى للقضاء على الفقر. كما يلزم إتخاذ إجراءات لتهيئة بيئة دولية داعمة وبناء هيكل اقتصادي دولي منصف بما يؤدي إلى تحقيق التنمية.

٤٤ - وفي معرض إشارته إلى أن أحد الأسباب الرئيسية للفشل في تحقيق الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية هو ضعف الشراكة العالمية من أجل التنمية، قال إنه على ثقة من أن الدعم الذي يقدمه شركاء التنمية من أجل تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر سيكون مصحوبا برغبة أقوى في احترام الالتزامات الطويلة الأجل، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين، وتيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق. واختتم كلمته بقوله إنه يدعو إلى زيادة التعاون في مجال التكنولوجيات الملائمة للبيئة ونقل التكنولوجيا.

٤٥ - **السيدة تشن ينغجو** (الصين): قالت إن القضاء على الفقر هو مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية

الرسمية، وأن تقدم مساعدات في مجال بناء القدرات ومساعدات تقنية؛ كما ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تبذل جهودا ملموسة لتعزيز التعاون والتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وينبغي للبلدان النامية أن تدمج استراتيجيات الحد من الفقر في خططها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وأن تبذل قصارى جهدها لتشجيع النمو الاقتصادي.

٤٦ - ومضت قائلة إن القضاء على الفقر ينبغي أن يظل في بؤرة خطة التمية لما بعد عام ٢٠١٥ وينبغي وضع أهداف ملائمة في هذا الصدد. كما ينبغي اتخاذ خطوات لتحسين تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية بغية إيجاد بيئة خارجية مواتية للتنمية في البلدان النامية. وبالاضافة إلى ضرورة استمرار التعاون بين الشمال والجنوب، ينبغي تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤٧ - واستطردت قائلة إن الصين ما برحت تقوم منذ عام ١٩٧٨ بتطبيق سياسات للحد من الفقر على نطاق واسع ونجحت في تخليص أكثر من ٢٠٠ مليون شخص من براثن الفقر المدقع. ومع ذلك، فإنها ما زالت تواجه تحديات ضخمة فيما يتعلق بتحسين سُبل عيش شعبها بالنظر إلى أنه، وفقا للمعايير الدولية، ما زال هناك نحو ١٠٠ مليون من الصينيين يعيشون دون خط الفقر. واختتمت كلمتها بقولها إن بلدها سيظل يركز جهوده على القضاء على الفقر من أجل التنمية وعلى مواصلة تنفيذ برنامجه للقضاء على الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، كما سيواصل جهوده في الوقت ذاته في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لمساعدة البلدان النامية الأخرى في جهودها من أجل القضاء على الفقر.

٤٨ - **السيد الدريس** (المملكة العربية السعودية): قال إن القضاء على الفقر هو مسؤولية أخلاقية يجب أن يضطلع بها من خلال تضافر جهود المجتمع الدولي. وتعلق حكومته أهمية قصوى على دعم الجهود المبذولة للتنمية والقضاء على الفقر في كل من البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وتحقيقا لذلك الغرض، قدمت المملكة مساعدات مالية كبيرة لمشاريع التعاون الثنائي والمشاريع الإنمائية فضلا عن تقديم دعم للعديد من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية. وإدراكا منها لما يحدثه المرض من أثر على المجتمعات الفقيرة، فإنها أسهمت بمبلغ ١٨ مليون دولار في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وذلك بالاضافة إلى مساهمتها السابقة في الصندوق بمبلغ ١٠ ملايين دولار.

٤٩ - واستطرد قائلا إن بلده، بسبب ما يوليه من أهمية كبرى للصحة والتعليم، يُعد من أوائل الدول التي تبذل جهودا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأثبت نجاحه في تحقيق أهدافه في مجالات العولمة والقطاع الخاص وتمكين المجتمع المدني. وقام باتخاذ إجراءات لتمكين المرأة لكي تتمكن من الاسهام في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من عضوية مجلس الشورى، وإتاحة الفرصة لها للمشاركة في انتخابات المجالس البلدية. واختتم كلمته بقوله إن المملكة العربية السعودية تؤكد على أنه لن تكون هناك تنمية بدون احترام حقوق الإنسان، والتقيد بالشرعية الدولية، وحل المنازعات بالطرق السلمية.

٥٠ - **السيد بيشر** (إسرائيل): قال إنه بالرغم من أن هدف خفض معدلات الفقر المدقع بمقدار النصف قد تحقق قبل موعده المقرر بخمس سنوات، فإنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله؛ إذ من غير المقبول أن يكون في العالم أكثر من بليوني شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

٥١ - ومضى قائلا إن بلده ملتزم بكسر حلقة الفقر ويتيح ما يتوصل إليه من حلول وابتكارات تكنولوجية للعالم، بما في ذلك عن طريق العمل الذي تقوم به وكالته للتعاون الإنمائي الدولي. وقد أدى تطبيق نظم الري بالتنقيط عن طريق الضغط المنخفض المنخفضة التكلفة والتي استحدثتها شركة إسرائيلية إلى زيادة الغلة الناتجة بنسبة ١٤٠ في المائة وزيادة دخول المزارعين في قرية كينية بنسبة ٢٠٠ في المائة. ومن بين الابتكارات الأخرى التي ستكون ذات فائدة في المناخات الجافة هو اكتشاف جين مقاوم للجفاف يمكن إدخاله في بذور الخضر الجاهزة للتسويق. واستطاع طبيب إسرائيلي معالجة ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية في فانواتو باستخدام جهاز يعمل بالموجات فوق الصوتية.

٥٢ - واستطرد قائلا إن إسرائيل تعترف بأهمية الأثر الإيجابي لتمكين المرأة وتعلق أهمية خاصة على المرأة في عملها الإنمائي. واختتم كلمته بقوله إنه يجب تزويد المرأة بالأدوات التي تمكنها من الازدهار وتعطيها حرية إتخاذ قراراتها بنفسها بشأن التناسل.

٥٣ - **السيدة مورش سميث** (النرويج): قالت إنه توجد أدلة وافية تشير إلى أن البلدان التي تقوم فيها المرأة بدور متكافئ ونشط في الحياة السياسية والاقتصادية يكون أداؤها أفضل عند قياسه بمعظم المؤشرات، بما في ذلك من حيث النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفي معرض إشارتها إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تعالج بفعالية الأسباب الهيكلية الأساسية لانعدام المساواة بين الجنسين، قالت إنه ينبغي تضمين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا قائما بذاته يتعلق بالمساواة بين الجنسين وأنه ينبغي إدماج هدف المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الإنمائية باستخدام الغايات والمؤشرات. وأعربت في هذا الصدد عن دعم وفدها للنتائج والتوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/68/271، الفرع التاسع). ويجب أن يكون الإطار الإنمائي الجديد مستندا إلى حقوق الإنسان وأن يعترف بالحقوق الجنسية والإنجابية لجميع البشر، بمن فيهم النساء والفتيات.

٥٤ - ومضت قائلة إن الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا تشكل أولوية في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف والثنائي للنرويج. وقد شاركت النرويج مؤخرا، بصفتها رئيسا مشاركا لمجموعة أصدقاء مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، في مناسبة رفيعة المستوى بشأن توفير الطاقة المستدامة لأقل البلدان نموا، نظمتها بنن. واختتمت كلمتها بقولها إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل آلية مهمة لتحقيق التقدم، وأن بلدها يشارك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في كثير من البلدان.

٥٥ - **السيدة تانشاراونبول** (تايلند): قالت إن القضاء على الفقر ينبغي أن يظل يشكل أولوية في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والهدف الأشمل الوارد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد وضعت تايلند مسألتي الحماية الاجتماعية والأمن البشري في بؤرة سياستها الإنمائية الوطنية وتقوم بتنفيذ عدد من برامج شبكات الأمان لمساعدة الفئات المستضعفة. ويوفر برنامج التغطية الصحية الشاملة الذي يدفع المريض بموجبه مبلغ دولار واحد لكل زيارة للطبيب إمكانية أفضل للحصول على الرعاية الصحية والأدوية الأساسية بصورة ميسرة. وبالاضافة إلى ذلك، يجري تطبيق سياسة سكانية تقوم على الحقوق على كافة الصعد لتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات في مجالات التعليم والرعاية الصحية العامة، والصحة الجنسية والإنجابية. وتشمل المجالات الأخرى ذات الأهمية فيما يتعلق بالنمو والقضاء على الفقر الزراعة المستدامة، وتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في الهياكل الأساسية. واعترافا بأهمية

الرابطة بين القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين، قالت إن بلدها أنشأ صندوقا إنمائيا للمرأة لتشجيع النهوض بالمرأة.

٥٦ - واختتمت كلمتها بقولها إنه بالنظر إلى أهمية العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجري اتخاذ خطوات في تايلند لمعالجة الفجوة الرقمية وتهيئة بيئة رقمية مفضية إلى النمو على الصعد المحلي والإقليمي والدولي، وإن وفدها يأمل في أن يسهم مؤتمر القمة المعني بوصل آسيا والمحيط الهادئ بالإنترنت لعام ٢٠١٣ والاجتماع العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات لعام ٢٠١٣، اللذان سيعقدان في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر، في تحقيق ذلك.

٥٧ - **السيد ماشاباني** (جنوب أفريقيا): قال إنه بالرغم من إحراز تقدم ملموس في القضاء على الفقر منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ومن ثم، فإن جنوب أفريقيا ترحب بنشوء توافق في الآراء بشأن ضرورة إيلاء أولوية للقضاء على الفقر سواء قبل عام ٢٠١٥ أو بعده وذلك بغية تحقيق التنمية المستدامة. وأشار مع القلق إلى استمرار وجود تفاوتات بين المناطق وإلى أنه من غير المرجح أن تحقق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تطلعاتها الإنمائية في المستقبل القريب، فقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يترجم شراكاته مع أفريقيا إلى برامج ملموسة للقضاء على الفقر في القرن الحادي والعشرين.

٥٨ - ومضى قائلا إن جنوب أفريقيا تتفق على أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد وإن حكومته تولي اهتماما على سبيل الأولوية للتحديات الثلاثة المتمثلة في الفقر وانعدام المساواة والبطالة، وتقر بضرورة الاستثمار في التعليم الجيد ودعم الجهود المبذولة لوقف هجرة الكفاءات.

٥٩ - واسترسل قائلا إن التحديات الجديدة والناشئة التي تواجه جهود القضاء على الفقر، مثل تقلب الأسواق العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة، وانعدام الأمن الغذائي، تتطلب استجابة جماعية وتعاونا إنمائيا وطيدا لمساعدة بلدان جنوب العالم، ولا سيما أفريقيا. وفي معرض إشارته إلى الأثر السلبي لتغير المناخ على ما تبذله البلدان النامية من جهود للتغلب على الفقر والجوع، أكد من جديد أهمية الاستثمار في التكيف بغية زيادة القدرة على الصمود وعدم فقدان التنوع البيولوجي. وينبغي أن يسود مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة عند صياغة خطة التنمية للمستقبل. واختتم كلمته بالاعراب عن دعم وفده الكامل لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر.

٦٠ - **السيد سيلبربيرغ** (ألمانيا): قال إن استمرار أوجه عدم المساواة، بما في ذلك أوجه عدم المساواة بين الجنسين ما زال يهدد التقدم نحو القضاء على الفقر والاستقرار الاجتماعي. وتشمل التحديات الأخرى ضرورة التغلب على الجوع وسوء التغذية، وتحسين نظم الضمان الاجتماعي، وإيجاد فرص للعمل اللائق، ودعم نماذج الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وفي معرض إشارته إلى تشجيع بلده لتطوير نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها فضلا عن خضرنة التنمية والنمو وجعلهما شاملين للجميع، قال إن الحد من الفقر بأبعاده المتعددة يعد جانبا رئيسيا من جوانب التعاون الإنمائي الألماني.

٦١ - واختتم كلمته بالإشارة إلى وجود حاجة إلى اتباع نهج وجداني متعدد الأبعاد أكثر دقة لقياس الفقر، فقال إن أي تقدم يحرز نحو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة سيكون عديم الجدوى بدون إتخاذ إجراءات لمعالجة قضايا السلم والأمن، وتشجيع الحكم الرشيد وسيادة القانون، وكفالة احترام حقوق الإنسان للجميع.

٦٢ - **السيدة يو** (سنغافورة): قالت إن سنغافورة، منذ نيلها الاستقلال قبل ٤٨ عاما، ما برحت تعمل بدأب،

بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة، لتصبح بلدا ينعم بالأمان والازدهار. وتعلق سنغافورة في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية أهمية كبرى على التعليم بوصفه أداة للقضاء على الفقر وتحقيق الحراك الاجتماعي، مع إتاحة الفرصة لكل طفل في بلدها للحصول على التعليم، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو نوع الجنس. وأضافت أن حكومتها تقوم أيضا بالاستثمار في التعليم والبرامج التدريبية من أجل تطوير القدرات المهنية، والضمان الاجتماعي متاح لمساعدة المواطنين المحتاجين. كما تشجع بقوة تملك البيوت مع تقديم إعانات للأسر المنخفضة الدخل لتمكين أغلبية المواطنين من امتلاك بيوتهم. وفي حين يشجع المواطنون على الادخار لتلبية احتياجاتهم الطبية من خلال صندوق الادخار المركزي وخطط التأمين الطوعي، فإنه تقدم إعانات تصل إلى ٨٠ في المائة من إجمالي فاتورة الرعاية الصحية بالمستشفيات العامة لضمان استمرار اتاحة الرعاية الصحية للجميع.

٦٣ - ومضت قائلة إن الجهود الوطنية للقضاء على الفقر يمكن تعزيزها بمساعدات من الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك عن طريق تبادل أفضل الممارسات، وتعبئة الموارد، وإيجاد فرص اقتصادية جديدة. واختتمت كلمتها بقولها إن بلدها سيواصل من جانبه تقديم مساعدات تقنية إلى البلدان النامية الأخرى من خلال برنامج سنغافورة للتعاون.

٦٤ - **السيد أشرقي** (المغرب): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لمساعدة البلدان الأكثر هشاشة على كسر الحلقة المفرغة للفقر المدقع والضعف، ووضع استراتيجيات ملائمة متعددة القطاعات للحد من الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد. وقد قطع المغرب شوطا كبيرا في القضاء على الفقر في السنوات الأخيرة حيث استفاد خمسة ملايين شخص من المرحلة الأولى لمبادرته الوطنية المتعلقة بالتنمية البشرية. وتهدف المرحلة الثانية، التي أطلقت في عام ٢٠١١، إلى ترسيخ المكاسب التي تحققت، وإيجاد فرص عمل مستقرة، وتحسين نوعية الحياة للسكان عن طريق بناء القدرات البشرية، وتحسين نظم التعليم، وتوفير إمكانية شاملة للحصول على الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي.

٦٥ - ومضى قائلا إن التقدم الإيجابي الذي أحرز في محاربة الفقر يتعرض لخطر التراجع من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، والصراع، وتغير المناخ. وذكر أن العقد الثاني، الذي يؤكد أهمية تعبئة الموارد الإنمائية، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتوفير فرص عمل كامل ولائق للجميع، يمثل فرصة حقيقية لتوطيد ما أحرز من مكاسب وتقدم. ومع ذلك، فإنه يجب تعبئة الموارد لتشجيع النمو الشامل والمطرد والاستثمار وبخاصة في القطاعات الاجتماعية.

٦٦ - وأضاف قائلا إن بلده، الذي سيواصل إيلاء أولوية لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا للقضاء على الفقر، يرى أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تركز على دعائم التنمية المستدامة الثلاث. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل مكافحة الفقر في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية.

٦٧ - **السيد ليما** (الرأس الأخضر): قال إنه ما زال هناك الكثير الذي يلزم القيام به لعكس مسار تراجع تدفقات الموارد الدولية، وكفالة توفر موارد مالية كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها للقضاء على الفقر. وينبغي للبلدان المانحة أن تدعم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق تلك الغاية كما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٨ - ومضى قائلا إن القضاء على الفقر يمثل عنصرا مهما في الخطة الإنمائية لبلده. وتبين المؤشرات أن الفقر في الرأس الأخضر قد تم تخفيضه بمقدار النصف؛ ويتمثل التحدي في ضمان ألا يجتث ما أحرز من تقدم كبير بسبب الحالة

الاقتصادية العالمية. وبالرغم من أن الرأس الأخضر قد ارتقى إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل ويسير على طريق تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه ما زال يواجه معدلات مرتفعة من الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية، وانعدام المساواة، والبطالة. وتتوخى الورقة الثالثة لاستراتيجية النمو والحد من الفقر التي يجري إعدادها حاليا تشجيع تعبئة الموارد المالية، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، وسياسات إعادة التوزيع.

٦٩ - واختتم كلمته بقوله إنه لا مناص من معالجة الخلل الحادث في النظام المالي العالمي بأسلوب حاسم.

٧٠ - **السيد آل ثاني** (قطر): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تركز على القضاء على الفقر المدقع. كما أن من المهم للغاية للقضاء على الفقر توفير فرص العمل الكامل واللائق للجميع، فضلا عن تحسين الانتاجية الزراعية، وإسباغ الحماية الاجتماعية، وتحقيق الأمن الغذائي، ولا سيما في المجتمعات الريفية الفقيرة. وفي معرض الإشارة إلى أهمية تمكين المرأة، قال إنه يجب بذل الجهود للتصدي لحالات اللامساواة بين الجنسين والممارسات التمييزية ضد المرأة. وقد أحرز بالفعل قدر كبير من التقدم في تحسين أوضاع المرأة ودورها في قطر عن طريق تشجيع التعليم والالتحاق بالمدارس وخفض حالات اللامساواة بين الجنسين. وأكد على التزام بلده بالاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى تعزيز دور المرأة، بما في ذلك عن طريق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

٧١ - **السيد موميتا** (اليابان): قال إن اليابان أعلنت في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في حزيران/يونيه، أنها ستساهم بنحو ٣٢ بليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لدعم التنمية في أفريقيا. وكما أُكد عليه في الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هدف القضاء على الفقر يمثل مسألة ذات أولوية قصوى وينبغي أن يكون هو الهدف المحوري لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبغية تحقيق ذلك الهدف، يلزم أن تتصدى مختلف الأطراف الإنمائية الفاعلية لقضايا من قبيل عدم توفر فرص العمل اللائق، والرعاية الصحية، والتعليم، والاستبعاد الاجتماعي، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية.

٧٢ - ومضى قائلا إن اليابان، إدراكا منها لأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة، ستقوم على مدى السنوات الثلاث المقبلة بتقديم أكثر من ٣ بلايين دولار في شكل مساعدة إنمائية رسمية لتشجيع مشاركة المرأة في المجتمع، وحمايتها في حالات الصراع، وتمكينها، وتوفير الرعاية الصحية لها. وهي ملتزمة أيضا بتشاطر معارفها وتكنولوجياتها مع المجتمع الدولي، وتهيئة بيئة أكثر ملائمة للتنمية المستدامة.

٧٣ - **السيد دا كروز** (أنغولا): قال إن القضاء على الفقر يمثل أكبر تحد عالمي وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. وتدرك حكومته أهمية النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف من أجل القضاء على الفقر واضطلعت بمجموعة من البرامج بهدف توليد فرص عمل ومواجهة التحديات في عديد من المجالات. وفي معرض إبرازه لبعض الخطوات التي اتخذت، قال إنه قد تم تنفيذ تدابير لاصلاح نظام التعليم حققت نتائج مرضية منذ عام ٢٠٠٦؛ وأنه تم في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، الاضطلاع بعدد من الأنشطة بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتقليص الواردات من الأغذية؛ وإنشاء مركز جامع لتشجيع الأعمال الحرة، مع منح ائتمانات بالغة الصغر وتشجيع إيجاد فرص عمل؛ وأسفر البرنامج الوطني لتوفير الصحة للجميع عن إنشاء

المستشفيات، ولا سيما في المناطق الريفية وشبه الحضرية. ومن شأن التعداد الذي سيجرى في عام ٢٠١٤ أن ييسر التنفيذ المطرد لمختلف البرامج.

٧٤ - واختتم كلمته بقوله إن أنغولا تؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الجوع الشديد والفقر المدقع وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها، بما في ذلك التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠